مؤتمرات

تقرير عن:
ورشة عمل حول: «الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف وأثرهما في السياستين المالية والنقدية»

تقرير عن:
ورشة عمل حول: «الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف وأثرهما في السياستين المالية والنقدية»

دمشق، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٣

في إطار التعاون بين كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عُقدت ورشة عمل مشتركة حول «الاحتياطات الأجنبية وسعر الصرف وأثرهما في السياستين المالية والنقدية»، برعاية الأستاذ الدكتور رئيس جامعة دمشق، وذلك في يوم الأحد الواقع في ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. وقد حضر أعمال هذه الورشة، إضافة إلى بعض أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد وأعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الموجودين في دمشق، السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الدكتور قدري جميل (عضو الجمعية)، والسيد وزير المالية الأستاذ الدكتور إسماعيل إسماعيل، ونائب رئيس جامعة دمشق (ممثلاً عن رئيس الجامعة) الأستاذ الدكتور جمال عباس، وعدد من طلبة الدراسات العليا في الكلية.

ويكتسب عقد هذه الورشة أهمية كبيرة نظراً إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها كل من مصر وسوريا، ما انعكس سلباً على سعر صرف العملة الوطنية فيهما. وعلى الرغم من التشابك والارتباط بين تراجع سعر الصرف والموازين الاقتصادية الكلية، وبين أوضاع الاضطراب الحاصل في قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات، إلا أن أعمال الورشة اتجهت إلى طرح مسألة الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف وأثرهما في السياستين المالية والنقدية فقط.

وقد افتتح الدكتور منير الحمش (رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية) الورشة، وقال بأننا نلتقي لتبادل الرأي في أحد الموضوعات الاقتصادية والمالية والنقدية المؤثرة في عملية التنمية بوجه عام، والمتعلقة بتأمين احتياجات السكان، والمؤثرة في سعر الصرف للعملة الوطنية وفي قوة الاقتصاد وتصنيفه الائتماني. كما أكد أن أهمية هذا الموضوع تزداد في ظل حالة الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة العربية عموماً، وخصوصاً في سوريا ومصر، بسبب وجود تشابه كبير في المشكلات والأزمات التي يمر بها اقتصاداهما.

أما بالنسبة إلى تكوّن الاحتياطيات النقدية، لفت الدكتور منير الحمش أن الاحتياطي يتراكم

تاريخياً عبر السنين، وهذا التراكم ليس مملوكاً لهذا الجيل، بل هو حق لجميع الأجيال ولا يجوز التفريط به.

وأكد الدكتور قدري جميل نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ضرورة إيجاد التوازن بين الكتلتين السلعية والنقدية كخطوة أولى لحل موضوع اختلال سعر صرف الليرة السورية وتغيّره، منبهاً إلى أن جوهر المشكلة يكمن في العملية الإنتاجية. وأوضح أن البعض يظن أن سعر الصرف هو اختلال للمعروض النقدي الأجنبي والمحلي، بينما سعر الصرف هو اختلال التوازن بين الكتلة السعية والكتلة النقدية، ويعبَّر عن هذا الشيء بأحد مشتقاته وبأحد جوانبه بسعر الصرف، في حين يُعبَّر عنه من جانب ثانٍ بارتفاع الأسعار، كما يعبر عنه من جانب ثالث بالتضخم... إلخ. فسعر الصرف هو أحد الجوانب لا غير. فالتركيز على سعر الصرف، واعتبار بقية العوامل أمراً ثانوياً، خطأ فاحش علمياً، ويؤدي عملياً إلى حدوث كوارث، لأنه إذا اعتُبر مركزياً وعُمل عليه، تصبح المهمة حينئذٍ إنقاذ سعر الصرف، في حين أن سعر الصرف لا يكون أولوية أحياناً.

ودعا الدكتور قدري جميل إلى الاستخدام العقلاني للاحتياطيات المكوّنة من الثروات الفائضة المتراكمة تاريخياً، والتي تبرز أهميتها في ظل الحالة الراهنة التي تعيشها سوريا.

ومن جانبه بيّن السيد وزير المالية الدكتور إسماعيل إسماعيل إمكانية الحفاظ على قوة الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة الحالية، بمحاولة التقليل من الخسارة قدر الإمكان والابتعاد من زيادة موارد الدولة بزيادة الضرائب، مشيراً إلى أن الفساد ومشكلات الإدارة في مؤسسات القطاع العام أدت إلى عجوز تكفلت الدولة بتغطيتها مالياً، وبذلك فقدت جزءاً مهماً من مواردها. وأما عن جدوى انتهاج سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي قبل أعوام، فرأى وزير المالية أن هذه التسمية لم يكن لها أساس نظري، ولم تؤدِّ إلى حل المشكلة الاقتصادية، معرباً عن أمله بعودة الأمن والاستقرار إلى سوريا لتأمين مناخ للعمل والإعمار.

وأكد نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا، الدكتور جمال عباس، تشجيع الجامعة مثل هذه الورشات والندوات المفيدة للطلاب والمجتمع، والتي تؤكد استمرار أداء الجامعة لدورها العلمي الريادي ورسالتها الإنسانية، بتقديم توصيات تنعكس إيجاباً على السياسة المالية والنقدية للدولة على الرغم من الظروف الحالية.

وأشار عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور مصطفى الكفري أثناء افتتاح الورشة إلى أهميتها، فهي تضم نخبة من الاقتصاديين لمناقشة الأوضاع الاقتصادية وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها حكومياً، لإعادة بناء مناخ الاستثمار المحلي والخارجي ودفع عجلة الإنتاج والنمو وزيادة موارد الدولة الدائمة الضريبية وغير الضريبية، وتوفير أدوات تدخّل مالية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتصل بإعادة توزيع الدخل القومي وإعادة بناء ما دمّرته الأزمة، ومراجعة إدارة السياسة النقدية ورفع كفاءتها وتسخير مقدرات الشعب لمصلحته، مع التنسيق الجدي بين السياستين المالية والنقدية لمصلحة الوطن.

هذا، ومن خلال ورَقَتي عمل مقدمَتَين من كلية الاقتصاد والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وبعد المناقشات الجارية، توصلت أعمال الورشة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

١ ـ تتكون الاحتياطيات الأجنبية، من تراكم تاريخي للأصول الأجنبية الرسمية، وتبرز عملية تكوين الاحتياطيات الأجنبية واستخدامها من خلال السياستين المالية والنقدية، تحقيقاً لأهداف اقتصادية ومالية ونقدية، تتمثل في دعم الثقة في السياسات النقدية وسعر صرف العملة الوطنية، والحدّ من الصعوبات الاقتصادية والصدمات الخارجية، ومنح الدليل على وجود أصول خارجية مساندة للعملة الوطنية، فضلاً عن مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من القطع الأجنبي لتأمين حاجات البلاد من المواد الحياتية، ومن مستلزمات الإنتاج المستوردة. كما تبدو أهمية هذه الاحتياطيات في مواجهة حالات الطوارئ والكوارث الطارئة.

٢ ـ تتصف إدارة الاحتياطات الأجنبية بأهمية خاصة ودقيقة، تتمثل في السياسات والممارسات السليمة والحكيمة لإدارة الاحتياطيات كداعم للسياسات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي.

٣ ـ ترتبط السياسات الاقتصادية والمالية العامة والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، برباط وثيق يفترض التنسيق في ما بين هذه السياسات، ما يعكس القدرة على إدارة الاحتياطيات في مواجهة المخاطر.

٤ ـ تقوم الاحتياطيات الأجنبية من حيث الحجم والإدارة السليمة، بدور مهم في نجاح نظام سعر الصرف، كما يفترض التوصل إلى سعر صرف يتّسق مع ميزان المدفوعات وحركة رأس المال.

٥ ـ يتأثر سعر الصرف بعوامل مختلفة، فهو يرتبط من جهة بالنمو الاقتصادي ومعدلات التضخم، لكنه يتأثر أيضاً بأجواء الثقة التي تبعثها حالة الاستقرار والأمن في البلاد وفي المنطقة، فضلاً عن تأثره بالأزمات العالمية، وبتزايد حركة رأس المال في ظل العولمة وتداعياتها.

٦ ـ لعل من أهم مصادر القطع الأجنبي الرافدة للاحتياطيات الأجنبية، هي عمليات التصدير للمنتجات المختلفة، الزراعية والصناعية والخدمات. ومن هنا تبدو أهمية المحافظة على القدرات الإنتاجية وتطويرها من جهة، والإدارة السليمة والحكيمة للاحتياطيات الأجنبية من جهة ثانية، واختيار نظام سعر الصرف المناسب من جهة ثالثة.

٧ ـ في ظل الأزمات وحالات الاضطراب والفوضى الناجمة عن عدم الاستقرار، وتصاعد الحركات الاحتجاجية، تبرز ظاهرة عدم توافق سعر الصرف الحقيقي مع سعر الصرف الرسمي، ما يؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي للدولة ككل، كما يؤدي إلى حدوث عدم توازن في الاقتصاد الكلي، ومع ضعف الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وزيادة معدلات البطالة وارتفاع أسعار المستهلك، وتراجع الصادرات، فإن ذلك كله سيؤدي إلى تدهور الموقف الخارجي واستنزاف احتياطيات النقد الأجنبي، وانعكاس ذلك كله على ميزان المدفوعات، ما يؤثر سلباً في سعر صرف العملة الوطنية.

٨ ـ ليس هناك نظام سعر صرف يمكن اعتباره النظام الأمثل لجميع البلدان. وحتى في البلد الواحد، قد لا يكون هناك نظام واحد يمثّل أفضل نظام في جميع الأوقات. لهذا فإن على السلطات الاقتصادية والنقدية اختيار نظام سعر

الصرف المناسب للحالة التي تمر بها البلاد بما يتناسب وهذه الحالة.

وفي الحالة السورية والمصرية، فمن الضروري أن تراعي سياسة سعر الصرف استهداف التضخم والقوة الشرائية للسكان، مع التدخل في أسواق سعر الصرف لمقابلة الأزمات الموافقة للاستخدام العقلاني لمختلف الوسائل والأدوات الاقتصادية والمالية والنقدية، وبخاصة المحافظة على الاحتياطيات الأجنبية، وعدم استنزافها، نظراً إلى الأدوار المختلفة التي تؤديها، وباعتبارها حصيلة جهد وإنتاج تراكمي، لا يخص جيلاً بعينه.

ومن هنا تبدو أهمية وجود إدارة سليمة وحكيمة تتمتع بحس وطني عالٍ لإدارة الاحتياطيات الأجنبية وسعر صرف العملة الوطنية.

صدر حديثاً

أفكار مهاجرة

د. علي أومليل

هاجرت الأفكار في العصر الحديث من الشمال إلى الجنوب لأنها مطلوبة، أو قادمة في ركاب الغزو. تحفّ بها حالة من إعجاب أو تُقابَل بمقاومة. واستقبل فلاسفتنا القدامى الفكر السياسي اليوناني، منزوعاً من خلفيته التاريخية والسياسية والقانونية، فآلت مدينة اليونان السياسية عندهم إلى مدينة ميتافزيقية، مدينة لتدبير سيرة الفيلسوف الإسلامي وسريرته.

ووسع هذا الكتاب مجال المقارنة ليتجاوز ثنائية الغرب والإسلام. كيف كان استقبال أفكار الغرب الحديث عندنا وكيف كان استقبالها في الشرق البعيد، في الصين واليابان؟

واهتم الكتاب بموضوع الفرد كقيمة أخلاقية وقانونية، من حيث نشأته وتطوره، ودلالة هذا بالنسبة إلى التطورات العربية الجارية، والارتداد إلى الهويات الجماعية السابقة على وجود الفرد. كما اهتم بمفهوم الشعب، وكيف يصبح مطية لاستبداد الأغلبية أو طغيان الحاكم المستبد.

٢٢٤ صفحة

الثمن: ١٠ دولارات

للاشتراك في مجلة

بحوث اقتصادية عربية

(تصدر المجلة باللغة العربية فصلياً)

● **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):**

١٠٠ دولار أمريكي	للحكومات والمؤسسات، في أقطار الوطن العربي
١٢٠ دولاراً أمريكياً	للحكومات والمؤسسات، خارج الوطن العربي
٧٠ دولاراً أمريكياً	للأفراد، في أقطار الوطن العربي، كافة
٩٠ دولاراً أمريكياً	للأفراد في أوروبا
١٠٠ دولار أمريكي	للأفراد في أمريكا وسائر الدول (عدا أوروبا)

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (390-3800022-003) بالدولار الأمريكي بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب: ٥٦٠٥-١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078 -41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٣١/ ٢٥٥٦٢٠.